

ثم سلامة نفسها لاحتصل الإقبالين فقلنا يكون الخلع باينا فافهم **قوله** الا ان
ذكر المال اعني عن النبي ههنا في الخلع وهو اسنائه من قوله صار من الكتابات وهو
جواب سوال عقده بان يقال اذا صار الخلع من الكتابات كالبيع ان يشترط فيه النية
فقال لكن ذكر المال في الخلع اعني عن النبي وقد مر بعد ذلك **قوله** انكأ
وذلك بالسنة اي سلامة النفس بالنيوة **قوله** وانكأ الشوز من قبله
يكون له ان يلغز منها بعضا وهذه من مسايل العدوى والشوز كراهة كل واحد من
الزوجين صاحبه وكذا الشوز يقال شزفت المرأة عن زوجها ونشزت علم
ان الشوز لا يلغز من احد الا من امان من قبل الرجل ومن قبل المرأة فان كان
من قبل الرجل يكون له اذا ارضى تملدا او كثيرا لقوله تعالى وان اردتم استبدال
زوج مكان زوج وانتم اهل من تطاولا فلا تضروا منه شيئا اتضوية ههنا شيئا
وانما جينا والزوج يشترك فيه الذكر والانثى كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الحجرة والقطار ملك مسك ذهباً وفضة ويقال هو سبعون الف دينار ويقال
الفرعيات اوتيه كذا قال صاحب ديوان الادب والواقعه اربعون درهما وقال
صاحب الكشاف الفتح المالك العظيم والبهتان ان تستقبل الرجل بامر فيج تفتد
به وهو برك منه والاية نص واضع على كراهة اخذ العوض ومع هذا لو اخذ العوض
جاز لان الذي لمعني في عينه وهو زيادة الاجناس فلا يعلم المستروجه كالمبيع وقت
التكليف يوم الجمعة يجوز ويكره وان كان الشوز من قبلها كرهنا له ان يلغز اكثر مما
اعطاها اعني انه يكره اخذ الفضل على ما ساق اليها من المهر ولكن مع هذا يجوز اخذ
الزيادة في الفداء اما تقليد المهر فلا يكون اخذه وهذه رواية كتاب طلاق الامام
وعلى رواية الجامع الصغير لا كراهة في اخذ الفضل ايضا اذا كان الشوز منها **قوله**
ما روى في الامل ما روى اصحابنا رضي الله عنهم ان امرأة ثابت بن قيس بن ثماله

كانه

اتت رسول الله صلى الله عليه فقالت يا رسول الله لا انا ولا ثابت فقال عليه السلام
ان تريدن حديقته فقالت نعم وزيادة فقال اما الزيادة فلا اول الحديث على الكراهة
في اخذ الفضل وقد كان الشوز منها كادري ووجه روايه الجامع الصغير الطلاق
قوله تعالى فان خفتن ان لا يقما حردوا لله فلا جناح عليهما فيما افذت به وقوله
فيما افذت بالطلاق وعمومه يسأل الغليل والكثير والمهر وغيره وهذه المسئلة
مختلفة بين العجاجة والنابعين فان الخلقه اذا افذت نفسها من زوجها جميع ما
تملك كان له ان يلغز ما دون شيعها في جميع ملكها وهو الما ثور عن عمر وعثمان وابيهم
النفسي رضي الله عنهم وقال علي والحسن وطاوس والزهري ليس للزوج ان يلغز
منها اكثر مما اعطاها كما ذكر القتيبي في عريب الحديث عند ذكر ابراهيم الخفي
رضي الله عنه وقال محمد بن الحسن في الاصل لغنا عن ابن عمر ان امرأة له اختلفت
كل في لها فلم يوجب ذلك عليها وقال لغنا عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لو قال
لو اختلفت كل في لها اجزته واستدل به على جواز الزيادة في الفداء اعلم
ان الزيادة المذكورة في حديث ثابت بن قيس ليست بمثلثة في كتب الحديث
كالصحيح البخاري وعينه ولكن اصحابنا اثبتوها في روايتهم في كتب الفقيه ثم اختلفت
الرواية في اسم امرأة ثابت بن قيس قال في الكشاف هي جميلة بنت عبدالله بن
وقيل انها حبيبة بنت سهل الانصاري لان الرواية صحيحة مستندة في الموطا والسنن
هكذا والبخاري لم ينعرض لاسم ايها في الصحيح بل سماها جميلة ولم يرد على ذلك وذكر
الدر في مختصره مستدلا الى ابن جريح انها حبيبة بنت عبد بن ابي بن سلول ثم ذكر
الدر في مختصره باسناد اخر الى عبدالله بن عباس انها جميلة بنت سلول وذكر
ابو بكر الرازي في شرحه مختصر البخاري انها جميلة بنت سلول قوله لاطلاق
ما لفظنا اراد به قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افذت به **قوله** ووجه الاخر